

تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على العمالة في الجزائر

شيبان أسيا

أستاذ مساعد «أ»

المدرسة التحضيرية للعلوم الاقتصادية
التجارية وعلوم التسيير

ملخص:

يعيش العالم على وقع أزمات إقليمية وعالمية مختلفة مرتبطة بأسباب وظروف تتعلق بالوضع الاقتصادي والفكري السائد في الدول، ونظرا للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي يشهده العالم توسعت وتيرة هذه الأزمات وتلاحقت وزادت حدة الأضرار الناجمة عنها على مختلف البلدان والمستويات. على هذا الأساس سنحاول في هذه الورقة البحثية إبراز مدى تأثير بعض الأزمات على التوازنات في سوق العمل الجزائرية، من خلال دراسة تطور فرص العمل وتطور معدلات البطالة المرتبطة أساسا بمعدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات الدالة: الأزمة الاقتصادية العالمية، سوق العمل، البطالة، فرص العمل، النمو.

Résumé

Notre monde connaît des crises régionales et mondiales différentes liées aux conjonctures économiques et intellectuelles, et en raison de l'ouverture économique et financière l'ampleur de ces crises s'est amplifiée ce qui a aggravé ces méfaits sur plan international et sur tous les niveaux. C'est sur cette base, que nous allons essayer dans cet article de mettre en évidence l'impact de certaines crises sur l'équilibre du marché du travail algérien. Notre recherche est basée sur l'analyse de l'évolution de l'emploi et des taux de chômage associés, principalement, aux taux de croissance économiques.

Mots clés: crise économique mondiale, le marché du travail, le chômage, la création d'emplois, la croissance.

مقدمة

تعتبر الأزمات الاقتصادية من سمات الإقتصاد العالمي الذي يعرف من فترة إلى أخرى إختلالات واضطرابات على عدة مستويات تتباين بين الأسواق المالية، البترولية وأسواق العمل، باعتبار أن الإقتصاد دوري يجمع بين أربع فترات تتأرجح بين مرحلة التوسع التي تتميز بارتفاع متزايد للنشاط الإقتصادي، مرحلة الإنكماش حيث ينخفض الإنتاج ومختلف المؤشرات الاقتصادية، مرحلة الركود تظهر عندما يستمر الركود لأكثر من فصلين متتاليين ثم تليها مرحلة الإنتعاش التي تتميز بعودة المؤشرات الاقتصادية إلى الإرتفاع التدريجي لتعود إلى مرحلة التوسع من جديد، وعادة ما تظهر الأزمات خلال مراحل الإنكماش بانخفاض جميع المؤشرات أو بعضها إذا كانت الأزمة محددة، ما يؤدي إلى إحداث اثار كبيرة وغير مرغوبة على اقتصاديات مختلف البلدان، إذ أنها تسبب تدهورا حادا في مختلف الأسواق ما يؤثر سلبيا على مختلف قطاعات الإنتاج وبالتالي على العمالة المنتمية إليها.

وهذا ما سنحاول دراسته في خضم مناقشتنا لهذا الموضوع، في محاولة لإظهار تأثير أهم الأزمات الاقتصادية التي مر بها العالم بشقيها الطاقوي والمالي على الإقتصاد الجزائري بصفة عامة وعلى اليد العاملة خاصة من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى التباين بين تأثير الأزمات النفطية العالمية والأزمات المالية العالمية على التوازنات في أسواق العمل الجزائرية ؟

وفي محاولة للإجابة على هذا التساؤل ارتأينا تقسيم بحثنا إلى جزأين ، نتطرق في الأول إلى نوعين من الأزمات الاقتصادية النفطية منها والمالية من خلال سرد تاريخي لأشهرها يتخلله عرض لأسبابها ، مظاهرها وأهم نتائجها . في حين نتطرق في الثاني إلى دراسة سوق العمل الجزائرية خلال هذه الأزمات ونحاول استنتاج مدى تأثيرها على هذا الجانب ومحاولة مقارنة التأثيرين باعتبار الجزائر بلد منتج للنفط ودرجة انفتاحه ضعيفة. وعليه ولعلاج كل هذه النقاط ارتأينا اقتراح خطة تشمل محورين:

أولا : مظاهر وأنواع الأزمات العالمية.

ثانيا: مقارنة تأثير الأزمات المالية العالمية والأزمات البترولية على أسواق العمل الجزائرية.

أولا : مظاهر وأنواع الأزمات العالمية

الأزمة الاقتصادية هي نقطة تحول من مرحلة النمو الإيجابي إلى مرحلة سلبية، إذ تعرف على أنها الإنكماش في النشاط الإقتصادي بعد فترة من التوسع، و تتميز بانخفاض حاد عموما في معدلات نمو الإنتاج وارتفاع في معدلات البطالة، عرف هذا المفهوم توسعا بداية من سنة 1973 ليشمل التباطؤ المستمر في العديد من الدول¹. وقد اعتبر الماركسيين الأزمات كوسيلة تعمل على إعادة تنظيم الرأسمالية².

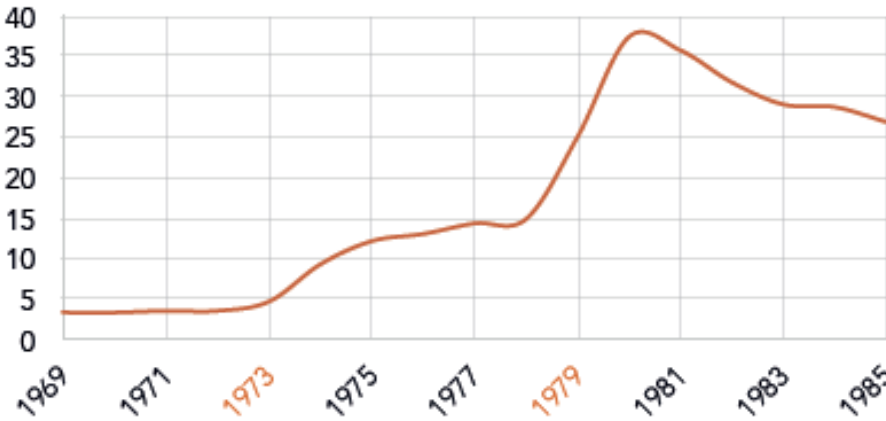
I- الأزمات البترولية

عرفت السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات مجموعة من الصدمات النفطية نتيجة تقلبات سعر البترول، في اتجاهين تصاعدي أو انحداري حادين، أدت إلى عواقب سلبية على المستوى العالمي تمس النواحي الاقتصادية الاجتماعية والإستراتيجية لمستهلكي البترول ومنتجيه على حد سواء.

- **أزمة تصحيح أسعار البترول:** في أكتوبر من سنة 1973، تم استعمال البترول كسلاح ضغط سياسي و تجلى ذلك من خلال اعلان الدول العربية تسعير البترول الخام بعيدا عن الشركات البترولية العالمية تطبيقاً لمبدأ السيادة المطلقة للدول المصدرة للبترول على مواردها وضد الدول الغربية المستهلكة المساندة لإسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة و هولندا³، وبزيادة الأسعار المعلنة بنسبة 70%، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار من 2,32 دولار سنة 1973 للبرميل إلى 9 دولار سنة 1974⁴، ما أثر على الدول المستهلكة للبترول من خلال ارتفاع نسبة التضخم فيها، تأثر مؤسساتها الاقتصادية، ارتفاع نسبة البطالة ووصولها إلى مرحلة الكساد الاقتصادي⁵.

- **الأزمة النفطية الثانية سنة 1979:** بدأت بؤادر الأزمة نهاية 1978 بعد إضراب عمال المصافي النفطية الإيرانية خلال شهر نوفمبر، والتي تعمقت خلال سنة 1979 عقب الثورة الإيرانية، ما أدى إلى انخفاض الإمدادات النفطية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل ووصلت بذلك أسعار النفط إلى مستويات قياسية بلغت 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980⁶ وفيما يلي بيان توضيحي لتغيرات أسعار النفط خلال الأزمات المذكورتان أعلاه:

الشكل رقم (1): تطور المعدل السنوي لأسعار النفط في الفترة (1969-1985)



المصدر : petite histoire de 1971 – 1980, les premier et second chocs pétroliers, crise, fiche N° 5 /10, Nortia ,novembre 2015 P1

دخلت بعدها البلدان المتقدمة في فترة فن الركود الاقتصادي العميق تميزت بارتفاع كبير في أسعار الفائدة وصلت لحدود 20 ٪، ارتفاع في نسبة التضخم ومعدلات البطالة. ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وبحث الدول المتقدمة على مصادر جديدة للطاقة، ونتيجة لكل هذا استقرت الأسعار في حدود 30 دولار للبرميل. وانخفضت حصة الأوبك في الأسواق العلمية مع ارتفاع عدد المنتجين خارج المنظمة خاصة المملكة المتحدة والنرويج وبذلك أصبح تأثيرها على مستوى الأسعار محدوداً⁷.

• **الأزمة النفطية المعاكسة:** بداية من نهاية سنة 1985 عرفت أسعار النفط تراجعاً ملحوظاً بسبب زيادة العرض الذي كان نتيجة تراكم عوامل عديدة نذكر منها:

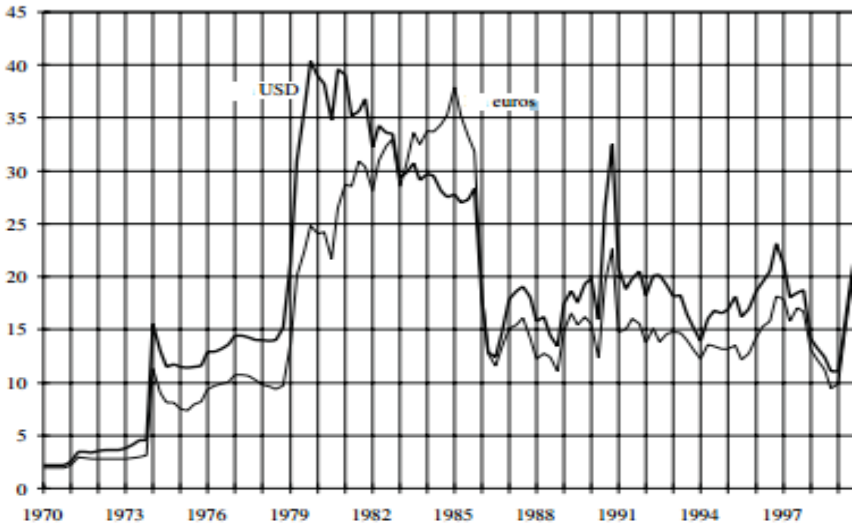
- زيادة المخزون العالمي من البترول لاسيما في بحر الشمال وارتفاع حصص البلدان خارج الأوبك من الإنتاج العالمي للنفط.

- رفع بعض الدول الأعضاء في منظمة الأوبك لسقف إنتاجها لاسيما العربية السعودية والكويت.

ما أدى إلى انهيار أسعار النفط الخام إلى حدود 8 دولار للبرميل عكس الأزميتين الأولى والثانية .

• **الأزمات النفطية لسنوات التسعينات:** استقرت أسعار البترول في الفترة التي تلت هذه الأزمة إلى غاية سنة 1990، حيث ارتفع سعر البرميل إلى حدود 22 دولار بعد اندلاع حرب الخليج الثانية، وعادت بعدها إلى الاستقرار حتى سنة 1998 حيث ارتفع إنتاج النفط في منظمة أوبك في حين قابله انخفاض في الطلب نتيجة الأزمة المالية الآسيوية ما أدى إلى انخفاض أسعار البرميل إلى حدود 12 دولار للبرميل.⁸

الشكل رقم (2): تطور المعدل السنوي لسعر برميل النفط بالايورو والدولار في الفترة (1970-1999)
السعر الاسمي للبرنت



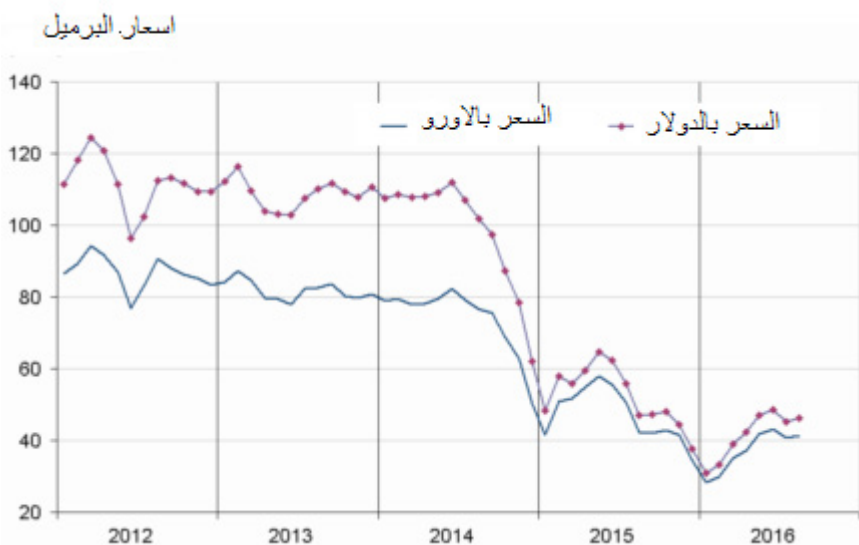
المصدر: Carnot Nicolas, Hagège Catherine, « Le marché pétrolier », Economie & prévision, 5/2004 (no 166), p.13

• **الأزمات والأزمات المعاكسة في القرن الواحد وعشرين:** في مارس 1999 بدأت أسعار النفط في الارتفاع وعرفت هذه الفترة حتى نهاية سنة 2000 انتعاشا كبيرا في أسعار النفط نتيجة النمو الكبير في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى انتعاش آلية لضبط أسعار النفط من طرف منظمة الأوبك.

شهد بعدها الاقتصاد العالمي فترة ركود انخفضت معها الأسعار إلى بداية سنة 2002، عرفت بعدها أسعار البرميل انتعاشا تخللته انخفاضات ناتجة عن أسباب جيوسياسية⁹.

يعد الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط في الفترة ما بين (2003 - 2011) الأكبر منذ اكتشاف البترول، حيث تجاوزت سنة 2006 عتبة 69 دولار للبرميل بزيادة نسبتها 185 ٪ مقارنة بأسعار سنة 2001 التي لم تتجاوز 24,2 دولار للبرميل. وقد حدثت هذه الزيادة رغم ارتفاع الإمدادات النفطية من 68,9 مليون برميل سنة 2003 إلى 87,7 مليون برميل يوميا سنة 2011¹⁰. لقد قابل هذه الزيادة في العرض زيادة كبيرة في الطلب العالمي على النفط نتيجة نمو لاقتصاد العالمي، فقد عرف الطلب على هذه المادة سنة 2004 أكبر ارتفاع منذ عشرين سنة تجاوز 2,5 مليون برميل يوميا، وكانت الصين أحد الفاعلين الأساسيين نتيجة جهودها الاستثمارية الحثيثة، عمليات تطوير بنيتها التحتية وتوسيع حظيرة سياراتها، إضافة إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية في زيادة الطلب نتيجة تسارع نموها الاقتصادي خاصة في مجال إنتاج السيارات. بالتالي استحوذت هاتين الدولتين على 1,3 مليون دولار من الطلب العالمي لسنة 2004¹¹. واصلت الأسعار ارتفاعها وتجاوزت عتبة 100 دولار للبرميل سنة 2011 بمتوسط قدر بـ 107,46 دولار للبرميل ما سبب مشاكل كبيرة للدول غير المنتجة للنفط مع انخفاض القدرة الشرائية لمواطنيها، قلت الوظائف وانخفض الدخل بسبب ارتفاع كلفة المواصلات والإنتاج الصناعي في الدول الصناعية مما قلل من هامش ربح الشركات غير النفطية، وحول جزءا كبيرا من عوائد النمو الاقتصادي للدول المنتجة للنفط. كل هذه الظروف جعلت استقرار الاقتصاد العالمي في خطر، فقد خرجت أسعار النفط عن السيطرة¹². فعلى سبيل المثال: وصل خليط صحراء الجزائر سنة 2011 إلى 112,897 دولار للبرميل وبقي في نفس المستوى تقريبا في السنتين الموالتين مع انخفاض طفيف لا يتجاوز الدولار الواحد، فبيع سنة 2012 بـ 111,523 دولار في حين بيع سنة 2013 بـ 109,441 دولار¹³.

الشكل رقم (3) : متوسط أسعار برميل النفط في الفترة ما بين (2015 - 2016)



المصدر :

<http://prixdubaril.com/comprendre-petrole-cours-industrie.html/63022-en-aout-2016-leger-rebond-prix-du-petrole.html>

خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2014 بدأت أسعار النفط في الانخفاض بشكل متسارع وانهارت كلياً في ديسمبر 2014، حيث انقلبت من 94,67 دولار للبرميل في سبتمبر إلى 55,27 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، هذا الانخفاض راجع لعدة عوامل اقتصادية وسياسية منها، تخمة السوق نتيجة زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية وسياسات المملكة العربية السعودية ما جعل العرض يغطي على الطلب¹⁴. هذا الأخير الذي ضعف نتيجة ضعف اقتصاديات أوروبا والبلدان النامية وكذا إدخال النظام الرقمي على السيارات ما جعلها أكثر اقتصاداً للطاقة، إضافة إلى كل هذه العوامل ارتفاع سعر الدولار جعل سعر البرميل أعلى بالنسبة للدول التي تستخدم العملات الأخرى ما جعلها تخفض الطلب على النفط.

واستمرت أسعار البرميل في الهبوط إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له في جانفي 2016، ما جعل البلدان المنتجة للنفط خاصة النامية منها تدخل في أزمة اقتصادية نتيجة تبعيتها التامة لهذا المنتج وبالتالي انخفاض حاد في مداخيلها.

II - الأزمات المالية :

عادة ما تمس الأزمات المالية أسواق المال وأسواق الائتمان في دولة معينة، وقد تنتشر لتصبح إقليمية أو عالمية، تحدث هذه الأزمات بصفة مفاجئة نتيجة تذبذبات مالية تؤثر جزئياً أو كلياً على تدفقات رؤوس الأموال وحجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات وكذلك إتمادات الودائع المصرفية ومعدلات الصرف،

ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وإعادة توزيع رؤوس الأموال في الأسواق الخارجية¹⁵. ومن مظاهرها انهيار البورصة أو سوق العقارات، فشل المؤسسات المالية وغير المالية، نتيجة انهيارات حادة و سريعة في أسعار بعض الأصول لتمتد بعد ذلك للإقتصاد ككل فينكمش النشاط الاقتصادي بشكل حاد ما يؤدي إلى بطلاة دائمة. وهذا ما تجلى في الأزمات المالية التي عرفها النظام الرأسمالي بداية من أزمة الكساد الكبير وصولاً إلى أزمة الرهون العقارية.

• أزمة الكساد الكبير (1929 - 1933) :

عرف الاقتصاد الأمريكي انتعاشاً كبيراً بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة ضعف الاقتصاديات الأوروبية المنهكة من الحرب من جهة، وتطور الإنتاج الصناعي الحديث من جهة ثانية، ما سمح بزيادة مردودية القطاع الزراعي، وقد واكب القطاع المصرفي هذا التطور عن طريق سياسات الإقراض المسهلة بتقديم قروض للمنتجين بغرض رفع إنتاجهم وللمستهلكين بغرض رفع طلبهم الاستهلاكي. وقد أدى هذا الرخاء إلى توسع الأمريكيين في الاقتراض ما زاد من حدة الديون، وانتشار المضاربة وجعل أسعار الأسهم ترتفع بشكل كبير بشكل كبير لا يتوافق مع الزيادة الحقيقية في أرباح الشركات¹⁶، وزادت أيضاً نسبة القروض الأجنبية بقصد ربط الاقتصاد الأوروبي برأس المال الأمريكي.

هكذا كانت الأمور تبدو وكأن الرخاء هو السائد، والسياسة المالية والنقدية تجري في الطريق الصحيح¹⁷، وفي أكتوبر 1929 تم طرح 19 مليون سهم للبيع فكان العرض أكبر بكثير من الطلب وانخفضت الأسعار بنسبة 13٪. فانهارت بذلك بورصة «وول ستريت» وتبعته بقية أسواق المال العالمية¹⁸، لتمد إلى الجانب الحقيقي للاقتصاد حيث عجز هذا الأخير عن استخدام موارده الإنتاجية نتيجة الانخفاض الكبير في الطلب الكلي للمستهلكين، انخفاض استثمارات القطاع الإنتاجي فلم تتجاوز الطاقة المستخدمة نسبة 63٪. ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى 1، 25٪ سنة 1933 بعدما كانت لا تتجاوز 1٪ سنة 1929.

كما أحدثت الأزمة انهيارات كبيرة في الأسعار نتج عنه انخفاض في الأرباح و تراكم رؤوس الأموال ما أدى إلى انخفاض الدخل الوطني للبلدان الصناعية وصل إلى النصف.

ومن هنا وأمام عجز الفرضيات الكلاسيكية على حل هذه الأزمة الخانقة، قام الاقتصاديون بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر، والتي وجدوها في النظرية الكينزية التي تقوم على أساس ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية¹⁹.

• الأزمة المالية لسنة 2008: بدأت بوادر هذه الأزمة تتكون في الولايات المتحدة الأمريكية منذ

سنة 2000، إذ عرفت أسعار الفائدة انخفاضاً كبيراً وصل إلى حدود 1٪ سنة 2003 كما ارتفعت أسعار العقارات بحوالي 85٪ خلال الفترة (1997 - 2006) رغم بقاء بقية المؤثرات ثابتة (مثلاً تكاليف البناء). وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة وانخفضت معها أسعار الأسهم الأخرى، ما أدى إلى ارتفاع إقبال الأمريكيين أفراداً على شراء المنازل والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل.

وتوسعت بذلك عمليات الإقراض من طرف البنوك، وتساهلت حتى مع الأفراد من أصحاب الدخل

المنخفض دون التحقق من قدرتهم على التسديد. وفي سنة 2006 تشيع سوق التمويل العقاري فارتفعت أسعار الفائدة لتصل 5,25 ٪. وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض المتدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط، ما جعل 2 مليون أمريكي يفقدون عقاراتهم وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طوال حياتهم، وبالتالي فالتوسع غير المنضبط في القطاع المالي للولايات المتحدة الأمريكية ومن وراءها من الدول المتقدمة هو السبب الرئيسي للآزمة المالية .

وصلت هذه الفقاعة العقارية ذروتها صيف 2007، وأدى انفجارها سنة 2008 إلى انخفاض الاستهلاك اليومي وظهور ملامح الكساد²⁰. ونظرا للارتباط العضوي للسوق الأمريكية بالاقتصاد الأوروبي والآسيوي فقد تراجعت ربحية الشركات الصناعية لهذه الدول بنسبة تتعدى 70 ٪ نتيجة تراجع مبيعاتها، وقامت مؤسسات رأس المال وصناديق الاستثمار بالتخلص عما بحوزتها من أسهم ما أدى إلى انخفاض قيمتها السوقية، انهيار البورصات العالمية وإفلاس العديد من المصارف والمؤسسات الكبرى .

ثانياً : مقارنة تأثير الأزمات المالية العالمية والأزمات البترولية على أسواق العمل الجزائرية

I - البطالة في العالم بعد الأزمات العالمية

تشكل البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية تحتاج تشخيص، قياس وتحديد أسبابها. وسعياً منها للتوصل إلى أحسن السبل للحد منها تحاول الدول تصنيفها ضمن اطر محددة، إذ تشكل البطالة الدورية إحدى تلك التي ترافق الدورة الاقتصادية عندما ينتقل الاقتصاد من حالة الانتعاش إلى حالة الانكماش و الركود الذي يترجم بانخفاض الطلب على العمل والذي بدوره ينشأ جراء انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات²¹، ما يؤدي إلى انخفاض النشاط الاستثماري وتسريح العمال ضمن إطار البطالة الإجبارية لا إرادية .

ولدراسة تأثير الأزمات على سوق العمل ارتأينا التركيز على الأزمات الأخيرة للقرن الواحد والعشرين إذ عرفت الفئة المشغلة في العالم تزايداً ما بين «2004 - 2007» بـ 52 مليون عامل سنوياً في حين عرف عدد البطالين في العالم خلال الفترة «2003 - 2005» ثباتاً بـ 187 مليون بطلان، وانخفض هذا العدد ليصل 180 مليون بطلان سنة 2006 بسبب ارتفاع معدل التشغيل إلى 61,2 ٪²²، نتيجة ارتفاع معدلات النمو في سنة 2006 في عدة مناطق من العالم نذكر منها إفريقيا الشمالية بمعدل 6,5 ٪، أمريكا اللاتينية والكارييب بمعدل 5,5 ٪، جنوب شرق آسيا بمعدل 6,2 ٪ وإفريقيا جنوب الصحراء بمعدل 5,3 ٪ وما صاحبه من ارتفاع عدد النساء المشغلات. وبما أن معظم البلدان المذكورة هي مصدرة للنفط فقد استفادة في هذه الفترة من الانتعاش الكبير الذي شهدته أسعار هذه المادة الحيوية والتي وصلت إلى حدود 70 دولار للبرميل سنة 2006، وهذا ما رأيناه في الجزء من هذا البحث. في حين تراجع عدد العمال الذين يرغبون في العمل أي الفئة النشطة في عدة مناطق أساسية كالاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة نتيجة انصراف عدد كبير منهم إلى البورصة وشراء العقارات على اعتبار أن العائد منها كبير،

وبالتالي لم يتجاوز معدل نمو اليد العاملة في هذه المناطق في تلك الفترة 0,7 ٪ وفي القابل عرف معدل البطالة انخفاضا محسوسا وصل إلى 6.3 ٪ سنة 2006²³.

لقد عرفت السنة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 انفجارا في عدد البطالين ب 21 مليون بطلان إضافي إذ تم تسجيل أقل عدد من الفئة المشغلة ب 4,2 مليون عامل إضافي، وواصلت الأزمة تأثيراتها على أسواق العمل العالمية ليصل عدد البطالين سنة 2011 إلى 167 مليون بطلان منهم 74,8 مليون شاب²⁴.

II - تداعيات بعض الأزمات الاقتصادية على سوق العمل في الجزائر :

البطالة في الجزائر عقب الأزمة المالية لسنة 2008 :

كانت معدلات البطالة في الجزائر في الجزائر مرتفعة نسبيا ما بين سنتي 2006-2007 وقدرة في هذه الفترة ما بين 12,27 ٪ و 13,79 ٪ في حين عرفت هذه الأخيرة انخفاضا محسوسا في السنة الموالية لتصل إلى حدود 11,33 ٪ رغم ارتفاع عدد الفئة النشطة وتجاوزها عتبة 10 مليون فرد قادر على العمل ويبحث عنه²⁵.

وواصلت هذه المعدلات انخفاضها لتصل إلى حدود 10 ٪ في الفترة ما بين 2009-2011 رغم انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام لسنة 2008 ليعادل نسبة 2 ٪ ونسبة 1,7 ٪ سنة 2009 بعدما وصل 3,4 ٪ سنة 2007²⁶ ، انطلاق من هذه المعطيات نستنتج أن الأزمة المالية العالمية لم تؤثر مباشرة على سوق الشغل في الجزائر نتيجة :

- عدم ارتباطها المباشر بالبورصات العالمية أو الاستثمارات الأجنبية ؛

- نسبة كبيرة من العمال مشغلين في المؤسسات العمومية الجزائرية البعيدة عن الأزمات العالمية ؛

-الوضعية المالية المريحة في هذه الفترة نتيجة ارتفاع احتياطي الصرف الذي وصل سنة 2008 إلى 140 مليون دولار²⁷ ما ساعد الحكومة على إنشاء وتمويل مشاريع تساعد على امتصاص البطالة - تأثر النمو الاقتصادي نتيجة تبعية الاقتصاد المفرطة للجباية البترولية .

سوق العمل في الجزائر عقب الازمات الاخيرة في اسواق النفط العالمية :

خلال الفترة 2001 - 2008 ، تحسنت الوضعية المالية الخارجية للجزائر نتيجة تراكم موارد الميزانية، ما سمح للاقتصاد الجزائري أن يقاوم الصدمة الخارجية الكبيرة التي حدثت سنة 2009 والتي نجمت عن تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية. ويشهد على ذلك تعزيز الوضعية المالية الخارجية خلال سنوات 2010-2012 ودرجة الاستقرار النقدي والمال اذ سجل ميزان المدفوعات الخارجية الجارية فائضا سنة 2011 يقدر ب 9,8 ٪ من إجمالي الناتج الداخلي²⁸.

كل هذه الظروف ساعدت على تحسين وضعية سوق العمل مقارنة بالفترات السابقة كما هو موضح في الجدول المرفق في الملحق رقم (1) ، والذي يوضح انخفاض معدلات البطالة لسنوات 2010-2011 ، وارتفاع معدلات التشغيل لسنة 2012 وصل إلى 42 ٪ سنة 2012²⁹ ،

خلال 2013 بقي النشاط الاقتصادي ديناميكيا بتعزيز نسبي للميزانية وبتقلص العجز الإجمالي لعمليات الخزينة العمومية، مع استمرار انخفاض معدل البطالة ليصل إلى 9,8%.

ومع ذلك، فإن هشاشة المالية العامة أمام تقلبات أسعار المحروقات جعلت كل هذه المعطيات تتغير مع تهاوي أسعار النفط نهاية سنة 2014 إلى حدود 55 دولار والذي جاء كنتيجة لركود النشاط الاقتصادي العالمي وزيادة عرض هذه المادة الحيوية ما أدى إلى تسجيل عجز معتبر في الميزان المدفوعات الخارجية بـ 4,4% من الناتج الداخلي الخام مع تراجع في الاحتياطيات الرسمية للصرف، حيث بلغت باستثناء الذهب 178 مليار دولار في نهاية مقابل 194 مليار دولار في نهاية 2013 (190 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2012).³⁰

كل هذه التداعيات أدت إلى تأثر سوق العمل الجزائري بداية من سنة 2015، من خلال الارتفاع في معدلات البطالة (ارتفاع نسبي طفيف ومعبر) إذ وصل إلى 9,9% مع معدل تشغيل لا يتجاوز 60,2% بعدما بلغ سنة 2013 معدل 63,7% ما جعل معدل البطالة يقدر بـ 8,3%.³¹

واستمرت الأوضاع الاقتصادية في التأزم نظرا لهشاشة الاقتصاد الوطني وتبعيته المفرطة لقطاع وحيد، ما أثر مباشرة على مناصب الشغل الممنوحة لطالبي العمل خاصة مع سياسة ترشيد النفقات التي اتبعتها الحكومة وتجميدها للتوظيف في القطاع العمومي الذي يمتص أكبر عدد من العمالة في الجزائر في ظل نقص مساهمة قطاع خاص منتج وقوي.

خاتمة

استعرضنا في هذه الورقة البحثية نماذج نوعين من الأزمات المالية المتعلقة بجانبين اقتصاديين يعتبران عصب الاقتصاد العالمي ويتعلق الأمر ببورصة النفط وبورصة المال خلال القرنين الأخيرين، انتقلنا بعدها إلى محاولة تحليل تداعيات بعض الأزمات وتأثيرها على أسواق العمل في العالم ككل ثم في الجزائر على وجه الخصوص مع محاولة لإبراز ومقارنة درجة التأثير في أسواق العمل الجزائرية في كل أزمة مالية النفطية.

توصلنا بعدها وانطلاقا من تحليل الكثير من المعطيات إلى استنتاج ما يلي :

- للأزمات الاقتصادية المالية منها أو النفطية تأثيرات كبيرة على أسواق العمل العالمية ولكن بنسب متفاوتة حسب درجة تبعية اقتصادياتها للنفط بالنسبة للازمات البترولية، وحسب درجة انفتاحها بالنسبة للازمات المالية؛

- يتأثر الاقتصاد الجزائري بانخفاض أسعار البترول كون ميزانية الدولة تابعة لهذا المنتج بنسبة كبيرة جدا، تجعلها تلجأ إلى تخفيض نفقاتها وبالتالي تقليل أو تجميد مناصب العمل المنشأة سنويا من طرف الوظيف العمومي؛

- يعتمد السوق المالي في الجزائر بالدرجة الأولى على رأس المال العمومي بعيدا عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن البنوك الجزائرية غير مرتبطة بعلاقات مالية عالمية كبيرة، ما يجعلها في منأى عن الصدمات الناتجة عن التذبذبات في أسواق المال العالمية؛

- ضرورة التصدي القبلي لمثل هذه الأزمات من خلال تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات لتحقيق الاكتفاء الذاتي الداخلي ومن ثم التصدير إلى أسواق إقليمية مشتركة كالأسواق الإفريقية والعربية بفرض تنويع مصادر العملة الصعبة:

- العمل على استحداث سوق مالي متنوع في مصادره بين رأس المال العمومي، الخاص والأجنبي لتطوير القطاع وتسهيل تعاملات المصدرين من جانب؛ وتجنب أثار الأزمات المالية الحادة على مختلف القطاعات ومنها قطاع العمل الذي يتأثر بدرجة كبيرة وهذا بفضل تنويع مصادر التمويل.

الاحالات

- 1- Denis clerc ,dictionnaire des questions économiques et sociales ,édition ouvrières, paris ,1992.P 92 .
- 2- Peter amerscla akwelo , la crise économique mondiale et son impact direct en RDC ,graduation en droit économique et social ,université de Kisangune RDC ,2011,P9.
- 3 - محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات و تأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للنشر والتوزيع، سوريا، 2010، ص
- 4 - فاطمة الزهراء زرواط، صارة بورجة، اثر تقلبات النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة الممتدة بين 1980-2013، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السادس عشر، العدد الثاني (2014) 79-102، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 82.
- 5- Maurice durousset, Economie et géopolitique du pétrole,point de vue du sud, vol 10 , n 2 ,édition l'harmattan.2003,p 17.
- 6 - فاطمة الزهراء زرواط، صارة بورجة، مرجع سبق ذكره، ص 82.
- 7- les premier et second chocs pétroliers 1971 – 1980 ,op cit p2.
- 8- Carnot Nicolas, Hagège Catherine, opcit , p.131 .
- 9- IBID , pp 131-132 .
- 10 - عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد 15، العدد 1، ص 321 - 322.
- 11- Carnot Nicolas, Hagège Catherine, opcit , p.13.2
- 12 - عماد الدين محمد المزيني، مرجع سبق ذكره، ص 328.
- 13 - منظمة الأقطار المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي. الكويت، أعداد 2011-2012.
- 14 - غريغوري غوس، هبوط أسعار النفط، الأسباب والتبعات الجيوسياسية موجز السياسة، ترجمة للنسخة الإنجليزية، معهد بروكنجز الدوحة، ابريل 2015

- 15 - محمد محمود مكاوي، الأزمات الإقتصادية العلمية، المفهوم والنظريات التي تفسر الأزمات دراسة تشخيصية لأسباب الأزمة، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، 2012، ص 12.
- 16 - مرابط ساعد، الأزمة المالية العالمية 2008، الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة فرحات عباس سطيف.
- 17 - محمد محمود مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 18.
- 18 - مرابط ساعد، مرجع سبق ذكره.
- 19 - محمد محمود مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.
- 20 - حسين عبد المطلب الاسرج، الازمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة فرحات عباس سطيف.
- 21 - مدحت القرشي، اقتصاديات للعمل، دار وائل لنشر، عمان، 2007، ص 192.
- 22- Bureau international du travail , tendances mondiales de l'emploi 2012 , prevenir une aggravation de la crise de l'emploi ,organisation internationale du travail ,1ere édition ,Genève,2012 ,pp 35 -41
- 23- Bureau international du travail , tendances mondiales de l'emploi janvier 2008 ,organisation internationale du travail ,Genève,2008,p 39 .
- 24- Bureau international du travail , tendances mondiales de l'emploi 2012, ,op cit pp35- 37
- 25- Office national des statistique ,l'Algérie en quelques chiffres ,résultats 2006-2008,n° 39 ,Alger, édition 2009 ,p15 .
- 26- Office national des statistique ,l'Algérie en quelques chiffres ,résultats 2009-2011,n° 42 ,Alger, édition 2012 ,p4 .
- 27 - عبد الرحمان مغازي، الازمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة فرحات عباس سطيف.
- 28 - التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول لسنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني،الجزائر، ديسمبر 2013 .
- 29- Office national des statistiques , ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE , 4ème TRI-MESTR 2013, n°653 , p 11.
- 30 - التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 واخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2015.
- 31- Office national des statistiques , ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE , 4ème TRI-MESTR 2015,n°726 ,p11